المنـــاهج النقديـــة ونظريـــة المعرفـــة
(نحو تأسيس لوعي منهجي)

د.خيرالدين دعيش
جـــــامعة سطيف

ملخّـــص :

إنّ واقع الممارسة النقدية الأدبية في عالمنا العربي المعاصر، الفكري منه والتعليمي، يحتاج منا بناء وعي جديد يعيد تمثّل طرق التحليل وآليات الفهم، ويستدرك الموازين والقواعد العقلية التي تنسجم وطبيعة المناهج النقدية الغربية، من استدلال وبرهنة وقياس وتمثيل واستقراء واستنباط، وغيرها من مبادئ العقل وأسس الفهم والإدراك. وهذا ما نحاول مناقشته وطرحه ضمن تضاعيف المقال.

Résumé :

La réalité de la pratique d'une critique littéraire dans le monde arabe, que se soit intellectuelle ou didactique, nécessite de nous la renaissance d'une conscience pour assimiler les approches d'analyses et les mécanismes de la compréhension, et rattraper les rapports et les règles de la raison qui s'adaptent aux approches critiques occidentales (argumentation, démonstration, déduction et induction) et autres règles qui relèvent des principes de la raison, et les fondements de la compréhension et l'assimilation. C'est ce que nous tentons de débattre dans cet article.

تصديـــــر :

هل لدينا منهج في استخدام المنهج ؟ أعتقد أنّه من هنا يجب أن نبدأ، ومن هنا يجب أن نقرّ بأنّ للموضوع مشكلةً أوّلا، قبل أن تتبلور بدورها إلى إشكالية أو إلى إشكاليات. الواقع أنّني أردت أن أختزل حجم هذا الموضوع إلى ما يستلزم منا العناية والانتباه والتحقّق من أمر **مشكلة** " توظيف المناهج في التعامل مع النصوص" لا **إشكالية** توظيف هذه المناهج وممارستها كإجراء تحليلي ونقدي، ذلك أنّنا نفرّق في إطار نظرية المعرفة وفلسفة العلوم بين مفهوم المشكلة و الإشكالية ، على اعتبار أنّ مضمون هذه الأخيرة، كما قال " الجابري" : << مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفّر إمكانية حلّها منفردة ولا تقبل الحلّ – من الناحية النظرية – إلاّ في إطار حلّ يشملها جميعا. وبعبارة أخرى إنّ الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفّر إمكانية صياغتها >> [1] ، غير أنّنا – والأمر عاجل – نحن بحاجة إلى صياغة نظرية حول موضوع " توظيف المناهج في التعامل مع النصوص"، لذا استقام عندنا هذا الموضوع مشكلةً كحاجة ملحّة، أكثر ممّا استقام إشكاليةً ما تزال ربّما تستبعد حلولها. إذن أعود لأصوغ السؤال من جديد:

هل لدينا منهج في استخدام المنهج ؟

إنّ ما تروم هذه المداخلة بحثَه والوقوفَ عند حدوده ومعالمه إنّما هو أصل المشكلة في تمثّل المناهج النقدية الحديثة ضمن منظومة النقد العربي، وكذا تطبيق إجراءاتها التحليلية على النصوص الإبداعية والنقدية، والواقع أنّ ما تسعى هذه المداخلة كشفه من أمر هذه المشكلة لا يقتصر فحسب على تلك الإنجازات الأكاديمية والبحوث العلمية التي كثيرا ما يعتريها عجزٌ في التمثّل وقصورٌ في التوظيف– وهو حال منظومة البحث الجامعي على امتداد جيل أو ربّما أجيال من طلبة الليسانس والماجستير والدكتوراه– بقدر ما يمكن لهذه

المشكلة أن تستوعب في تضاعيفها أيضا عددا لا يُجهل من الباحثين والدارسين الذين تجاوزوا مستوى الأطروحات الجامعية إلى مستوى أعمق وأعقد في البحث والدرس، وربّما التنظير في أحايين كثيرة ، طبعا من خلال ما تطالعنا به كتبُهم ومنشوراتُهم في هذا المجال أو ذاك. إنّ جوهر المشكلة في توظيف المناهج النقدية، غير جازم فيما أعتقد، لا يرتبط بالسؤال حول متون المناهج النقدية الغربية في حدّ ذاتها، من حيثُ أصولُها المعرفية وخطواتُها الإجرائية ومفاهيمُها وضوابطُها، وما يمكن أن يكتنفها من غموض أو تعقيد أو تداخل بينها في المصطلح والجهاز المفاهيمي، ولكنّ السؤال كلّ السؤال إنّما مداره الوعيُ النقدي العربي الذي توكّل تطبيق تلك المناهج وتقريبَها من النصوص الأدبية والنقدية على حدّ سواء : << المشكل الحقيقي ليس في هل نحن مع استلهام النظريات والمناهج الغربية الجديدة أم ضدّه (...) ولكنّه يكمن في المنظور الذي يحكم علاقاتنا بهذه المستجدات النظرية أو تلك الممارسات >> [2].

نحن إذن، ولا جرم، إزاء أزمة معرفية فضلنا في إطارها دائما فتحَ النقاش حول مشروعية تلك المناهج النقدية الغربية ومدى تناسب معطياتها وتصوّراتها مع نصوصنا العربية، التراثية والحديثة ، بينما يظلّ السؤال حول مشروعية الوعي النقدي والمعرفي، الذي يمتهن تلك المناهج ويمارسها، شأنَ نزر قليل من الدراسات والبحوث، وهو اهتمام لا نخاله يوفّي لكلّ المشكلة حقّها من الطرح والتشخيص إذا ما أردنا فعلا بلورة حلّ جذري يعيننا على فهم صورة العلاقة بين المنهج والتفكير المنهجي، وبين المنهج العلمي والروح العلمية، وكذا بين المنهج النقدي والنقد المنهجي. هذه المفاهيم هي في الحقيقة ما يشكّل المنطلقات الجوهرية في تشريح الوعي النقدي العربي الراهن، وتعريته للكشف عن بنيته المعرفية وأساساته المنهجية التي يُفترض ألاّ يَعْدِمها كمبادئ أوّلية للعقل : الباحث/المحلّل/الناقد/المبرهن/المستقرئ/المستنبط ... وغيرها من قائمة المبادئ

التي يستند إليها هذا العقل في التفكير والتقنين والكشف، يقول كـانط E. Kant : << إنّ المعرفة المشتركة هي بحاجة إلى طريقة ، والعلم بحاجة إلى مـنهج، أي مجموع الإجراءات المرتكزة على مبادئ العقل ... >> [3] ، فهـل يرتكـز وعينا النقدي في تطبيقه للمناهج على تلك المبادئ العلمية والضوابط المعرفية ؟ هذا ما تروم محاور المداخلة لاحقا الكشفَ عنه وتقصّيه، ضمن تشريح لإيوالية Dispositif [*] الوعي المنهجي، بدل البحث في مناهج البحث الأدبي والنقدي.

1 – حول طبيعة المناهج النقدية الغربية :

ربّما لا نريد من وراء هذا العنوان استثارة الحساسيات الفكريـة التـي طالمـا جهدت تناقش مسألة خطورة استقدام المناهج الغربية وتوظيفها في مناخ منظومة نقدية عربية لها خصوصياتها التاريخية وسياقاتها السوسيوثقافية والحضارية، أو البحث ، كما يشير إلى ذلك أحد الباحثين : في وضعية الانفتاح اللامشروط على الثقافة الغربية في غياب استراتيجية مضبوطة ومحدّدة من شأنها مراقبـة هـذه العملية ومساعدتنا على تجاوز سلبياتها [4]. بعيدا عن أضواء هذه المناقشات – وإن كنّا نحسبها بدورنا مشروعةً وضرورية على الأقل فـي إطـار أطروحـة انصهار الثقافات والتقاء الحضارات – ترتكز معالم البحث من خلال هذا العنوان على استخدام المنظور الإبستيمولوجي في محاولة للوقوف على الطبيعة العلميـة والمعرفية التي لا نحسب المناهجَ النقديـة الغربيـة قـد اصـطبغت إلاّ بهـا، وبنواميسها وتعاليمها المُلحّة على ضرورة التدقيق العلمي والصرامة في التحليل والكشف والتجريب.

والحقّ أنّ صرامة هذه التعاليم ودعوتها إلى الدقّة والموضوعية هـو مـا كـاد يقترب بالعلوم الإنسانية والعلوم الأدبية واللسانية من بوابـة العلـوم التجريبيـة والطبيعية في الفكري الفلسفي الغربي ، عند كلّ من كانط kant وهيجل hegel وديلثي وشلايرماخر Dilthey et Schleirmacher وهيـدجر Heidegger

وغادمير gadamer وكذا عند فلاسفة العلوم ونظرية المعرفة من أمثال كارل بوبر k.popper وغاستون بشلار G. Bachelard ، يقول " بلانشناي " : << على الرغم من الاختلافات الموجودة بين المجالين، فإنّ المنهج العلمي هو دائما منهج واحد ، سواء تعلّق الأمر بالعلوم الطبيعية أو بالعلوم الاجتماعية ... >> (5). لذا فإنّ ما ظلّت تفترضه العلوم الطبيعية من دقّة في بناء نظرياتها وصرامة في تطبيق مناهجها وتوظيف أدواتها لم يستبعد ، والحال كذلك ، نقله واستثماره كنموذج للبحث والتحصيل المعرفي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم اللغة والأدب على حدّ سواء، ممّا استتبع في النهاية جهدا إلى مجاراة العلوم الطبيعية ومحاولة محاكاتها في بناء التصوّرات ووضع الفروض وإجراء الملاحظات واستخبار العيّنات قيد الدراسة، حتّى غدا من الممكن الاستئناس بشكل مُطَمئن إلى نموذج المناهج العلمية التجريبية وإلى خطواتها في الدراسة والمعالجة ، يقول غادمير :<< إنّ الانعكاس المنطقي لعلوم الروح على نفسها، قد سُيطِرَ عليه كلّية من قِبَل نموذج العلوم الطبيعية >> (6).

وعلى الرغم ممّا يبدو أنّنا نبحث من وراء هذه الآراء والأفكار عن صفة التلازم المنهجي– وحتّى التاريخي – بين العلوم الطبيعية ومجالات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إلاّ أنّ مطلبنا يظلّ في الحقيقة مرتبطا بمناحي البحث عن طبيعة الفكر الغربي الذي لم يؤسّس علومه ونظرياته إلاّ على أرضية من مبادئ العقل ونواميس الممارسة العلمية والمعرفية الدقيقة، ولم يستثن من ذلك مباحث العلوم الاجتماعية والإنسانية، بقدر ما أنّ العدوى قد طالت مجال البحوث اللغوية والأدبية في ظلّ أطروحات إبستيمولوجية جديدة تعنى بعلمنة الدراسات النقدية في تعاملها مع الظاهرة اللغوية والأدبية، ومحاولة تقريبها من الحقول المعرفية الأكثر صرامة وضبطا، من الناحية المنهجية والصياغة النظرية : << يتمفصل العمل الأدبي إلى نصّ منفتح على الإنسان والمجتمع، وهذا ما تعنى به العلوم

الاجتماعية وتهتم به العلوم الإنسانية، ولا تخفى في هذا الإطار العلاقات التي تسمي العلوم الإنسانية بوجه عام بالعلوم الطبيعية وغيرها >> [7] ، فلا غرو إذن فيما يمكن أن نفترضه من أمر التماثل الذي طفقت تعقده مناهج النقد الأدبي الغربي مع مناهج العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وغير بعيد عمّا يمكن استثماره أيضا من المبادئ العامة والمقولات وضوابط المعرفة في العلوم الطبيعية والتجريبية.

إنّنا ننطلق من الفرضية التي مفادها إنّ المناهج النقدية الغربية لم تتأسّس في صحراء من المعارف والنظريات العلمية، بل إنّها – حتّى وإن اختلفت مع مناهج باقي العلوم في صيغ الممارسة واستخدام الأدوات واستخلاص النتائج – تبقى مستندة إلى روح العلم كنشاط بشري عام يرتكز على مبادئ العقل وينطلق من مقولاته، وأيّ نشاط علمي لا يرتكز على مبدأ السببية ومبدأ عدم التناقض ومبدأ الهوية؟ وأيّ نشاط علمي لا يستند إلى مقولات العقل كمقولة الزمان والمكان والجوهر، والكمّ والكيف، والوضع، والفعل والانفعال؟ وأيّ نشاط معرفي لا تعوّل الممارسةُ فيه على عمليات التحليل والتركيب، والاستقراء والاستنباط، والاستدلال المباشر عن طريق التقابل والعكس، والاستدلال غير المباشر عن طريق الاستقراء والقياس والتمثيل والبرهنة ؟ لذا فإنّ : << منهج المعرفة منهج واحد لا يختلف أبدا وهو منهج المحاولة والخطأ، هو منهج كلّ نقاش عقلي، وهو أيضا منهج العلم ومسار بحثه >> [8].

إنّ بلورة المناهج النقدية الغربية على أسس من المعرفة الموضوعية لا تعني بالضرورة إلصاق منظومتها بمبادئ التفكير العلمي التجريبي الذي دخل في سجال مع العالم الطبيعي منذ فجر النهضة العلمية، ومنذ أعلن " ديكارت " Descartes خطابه عن المنهج العلمي ضمن كتابه "مقال في المنهج" discours de la méthode، ولكن قد تعني بالمقابل ارتباط تلك المنظومة

واشتغالها على هدي من مبادئ التفكير المنطقي والمنهج العقلاني الصوري الذي لا تختص باستثماره معارف أو علوم محدودة دون علوم أخرى ، فهو منهج المعرفة البشرية جميعا ونهجها في الاستقصاء والاستقراء والاستنباط والتحليل، وما إلى ذلك من سبل الإدراك المعرفي والتحصيل العلمي. إنّ منعطف التحوّل الذي نقل منظومة التفكير النقدي الغربي من مرحلة التفكير المذهبي، وهي مرحلة سيادة الأيديولوجيات والتيارات الأدبية كالكلاسيكية والرومانسية والواقعية ... ، إلى مرحلة التفكير المنهجي في ظلّ رؤية معرفية جديدة وعلاقات تجريبية مستحدثة بين مجالات علمية فنّية مختلفة ، لدليل مقنع على نزوع البحث النقدي الغربي إلى عقلنة Rationalisation أدوات الدراسة وآليات البحث ومنظورات المعالجة، ومنه إلى علمنة المفاهيم والنظريات الأدبية والنقدية كمجالات يمكن للنتائج فيها أن تسهم في تقديم المعارف وإثرائها. يقول صلاح فضل : << هذا النزوع العلمي هو الذي جعل النقد يتطوّر طبقا لتطوّر نظريات الأدب ذاتها من مرحلة المذهبية إلى مرحلة المنهجية ...>> (9) . فهل في منظومة وعينا النقدي العربي شيء من هذا النزوع ، حتّى نتمثّل على الأقل تلك المناهج الغربية في أصولها الفكرية وأسسها المعرفية، ذات الطبيعة العقلانية والمنطقية ؟

2- مساءلة في ضرورة التفكير المنهجي :

ماذا يحكم عاداتنا ومراسيمنا في تطبيق المناهج النقدية وتقريب آلياتها وخطواتها من النصوص الإبداعية والنقدية ؟ وفي ظلّ أيّ منظومة بحثٍ، علمية أو معرفية، يَمْهُنُ الوعي النقدي العربي نشاطه في التحليل والمقارنة والاستنتاج والاستدلال ؟ ثمّ ما طبيعة العلاقة التي يجسّدها هذا الوعي النقدي إزاء موضوعات أقلّ مل يمكن أن يقال عنها إنّها ظواهر لسانية وأدبية وفنّية لها خصوصياتها ونظامها وقواعدها التي تحتكم إليها ؟

الواقع أنّنا نودّ، في محاولة لاختبار مضمون هذه الفرضيات، استثمار نصّيْن عربيين حول طبيعة الفكر العربي ونهجه في مقابلة الأشياء واستنطاق مادة الموضوعات والظواهر، فأمّا أحدهما فهو تسجيل تراثي أودعه"الجاحظ " في حقّ المقارنة بين أسلوب العجم وأسلوب العرب في الثقافة والفكر، وثانيهما نصّ محدث أورده " الجابري" في إطار نقد العقل العربي والثقافة العربية.

قول الجاحظ :

إلاّ أن كلّ كلام للفرس وكلّ معنى للعجم فإنّما هو عن طول فكرة وعن اجتهاد وخلوة وعن مشاورة ومعاونة، وعن طول التفكر ودراسة الكتب وحكاية الثاني علمَ الاول، وزيادة الثالث في علم الثاني، حتىّ اجتمعت ثمار تلك الفكر عند آخرهم، وكلّ شيء للعرب فإنّما هو بديهة وارتجال وكأنّه إلهام، وليست هناك معاناة ولا مكابدة ولا إجالة فكر ولا استعانة (...) وليس هم كمن حفظ علم غيره واحتذى على كلام من كان قبله فلم يحفظوا الا ما علق بقلوبهم والتحم بصدورهم واتصل بعقولهم من غير تكلف ولا قصد ولا تحفظ ولا طلب [10].

وقول الجابري :

إنّ العقل العربي تحكمه النظرة المعيارية إلى الأشياء، ونحن نقصد بالنظرة المعيارية ذلك الإتّجاه في التفكير الذي يبحث للأشياء عن مكانها وموقعها في منظومة القيم التي يتّخذها ذلك التفكير مرجعا له ومرتكزا، وهذا في مقابل النظرة الموضوعية التي تبحث في الأشياء عن مكوّناتها الذاتية وتحاول الكشف عمّا هو جوهري فيها. إنّ النظرة المعيارية نظرة اختزالية ، تختصر الشيء في قيمته، وبالتالي في المعنى الذي يضفيه عليه الشخص صاحب تلك النظرة أمّا النظرة الموضوعية فهي نظرة تحليلية تركيبية ... [11].

إنّ مفهوم البداهة والارتجال في نصّ الجاحظ ، وكذا مفهوم المعيارية في نصّ الجابري ليعكس بوضوح طبيعة النظام المعرفي الذي يستند إليه عقل الباحث العربي في مقابلة الموضوعات والاشتغال على الظواهر والنصوص، وإنْ كنّا لانعتدّ بالنصّين على أساس أنّهما يمثّلان حدّي المسافة التاريخية والامتداد الزمني لمسيرة العقل العربي في مجال العلم والمعرفة، وإنّما هو نوع من، الكشف، على حدّ اصطلاح "جان بياجي"، عن اللاشعور المعرفي L'inconscient cognitif [12] ، الذي تتراكم في كوامنه أنظمة معرفية نكاد نتوارثها جيلا بعد جيل، وعقلا بعد عقل، ولا يطفو إلى مستوى سطح الشعور إلاّ مجموع الممارسات والأنشطة العلمية والمعرفية التي اصطلحنا عليها في شكل مراسيم وتقاليد واهمة ، تنبئ بالموضوعية ولا موضوعية ، وتتوسّم الصرامة ولا صرامة.

وإذن، فهناك مراسيم في البحث ومباشرة العملية النقدية، وتقاليد في تقريب المناهج من النصوص، تَحْتكِم في مجملها إلى تلك الأنظمة المعرفية التي أقلّ ما تفتقره هو الروح العلمية والتعويل على مبادئ العقل ومقولاته كما أشرنا أعلاه . صحيح أنّه لا يتوخّى تطبيق المناهج النقدية على النصوص العربية الوصولَ إلى مثل ما للعلوم الطبيعية والتجريبية من ضبط وتدقيق في تجسيد الإجراءات واستخلاص النتائج ، ولكن ما الذي يُبقي الدارس أو الناقد في مستوى الممارسة الموضوعية ذات الصبغة العلمية، خصوصا وهو يستثمر مبادئ العلوم الإنسانية ويستعير منها مقولاتها ومفاهيمها ؟ إنّها، ولا جرم، مبادئُ التفكير العلمي وضوابط المعرفة، التي من شأنها أن تحافظ على ذلك الحدّ الأدنى من الروح العلمية ومن التفكير المنطقي، وتُعينَ في ذات المجال على البناء العقلاني لمجموع الفروض وكذا إدراك طبيعة العلاقات التي تربط النصوص بمناهجها ومنظورات معالجتها، على الرغم من أنّنا لاننتظر من بحوثنا العلمية ورسائلنا

الأكاديمية أن تجعل من النصوص الإبداعية والظواهر الأدبية مجالا علميا خصبا له قوانينه وقواعده ، وأن يُؤخذ بالضرورة بمقولة : الأسباب نفسها تؤدّي إلى النتائج نفسها ، ذلك أنّه كما يقول "لانسون" : << لا يمكن أن يُبنى أيّ علم على أنموذج غيره >> [13] ، حتّى مع المناهج النقدية التي يُفترض أنّها الأكثر صرامةً ودقّة، ذلك أنّ ما يقع على الإبداع الفنّي والأدبي من خصوصيات وجوهر لا يمكن أن يماثل موضوعات العلوم الطبيعية وظواهرها ، وهذا ما يقترب من البحث الأدبي من مجال البحوث النسبية وينفي عنها صبغة الوثوقية.

ومن ثمّ، فإنّ ما انجرّ عن تبنّي مثل هذا النمط من النظام المعرفي هو إقبالنا، كباحثين وأساتذة وطلبة في مختلف مراحل التكوين الجامعي، على تطبيق تلك المناهج بشكل من التسليم والوثوقية التي تحجب عنّا، في كثير من الأحوال، المعرفةَ بأسباب اختيار المنهج واستخلاص أسئلة البحث وغاياته من تضاعيف المنهج نفسه، ثمّ صياغة الفروض والمشكلات ممّا يمكن لهذا المنهج أن يتيحه من تناسب مع الظاهرة الأدبية وانسجام مع معطياتها وخصوصياتها . لذا فإنّ تعاملنا مع المناهج على أساس أنّها أدوات للبحث العلمي ومنظورات للتحليل المعرفي، يجعل من تلك المناهج موضوعا علميا في حدّ ذاته، يستوجب تحليله وفهمه وتمثّل إجراءاته وخطواته على نحو موضوعي دقيق، وربّما هذا ما يعوزنا كباحثين، إذ كثيرا ما يزعم الواحد منّا أنّه رسا على المنهج البنيوي مثلا للتحليل والمقاربة النقدية، وهو في الواقع غير ملمّ بأصول هذا المنهج ولا بقواعده وإجراءاته، وكثيرا ما يزعم الواحد منّا أنّ بحثه يحاول أن يجيب عن جملة من الفرضيات والإشكالات، وهو حينئذ لا يقف على كنه العلاقة بين فرضياته وأسئلته وبين خطوات المنهج المتّبع، يقول سعيد يقطين : << فكم من المشتغلين الآن بالأدب يتحدّث بمصطلحات أدبية جديدة تولّدت في نطاق علوم جديدة في الغرب، لكن بمجرّد ما يتمّ التساؤل عن إطارها النظري،

وخلفيتها العلمية حتّى تصاب بخيبة الأمل >> [14] ، فهل آن أن نتجاوز مفهوم المنهج على أنّه المعرفة الوثوقية التي تسخّر نفسها دائما لإرضائنا وتوفير الإجابات، إلى مفهوم المنهج على أنّه أداة للأسئلة أو أداة ذات طابع إشكالي يبلور الأجوبة بدورها إلى أسئلة ؟ أو بعبارة أخرى، هل تعمل مقارباتنا على استنطاق المعرفة الكامنة داخل النصوص لتبلورها ضمن أسئلة جديدة، أم إنّها لا تعيد إلاّ بعث المستَهلك/الجاهز/النمطي ؟

ولو أنّنا حاولنا القيام بعملية مسح للراهن النقدي العربي من خلال ما نُقصره على نماذج البحوث العلمية الأكاديمية، التي يفترض أنّها في مستوى العلمية، والتي ربّما تتّسع دائرة مقروئيتها إذا ما احتضنها النشر أو الطباعة، لوقفنا على الحقيقة التي مفادها إنّ استخدام المناهج النقدية وتفعيلها قلّما يخضع إلى مراحل البناء العلمي والمنطقي لمشاريع البحوث، لعلّ أهمّها معرفة ما يمكن إحصاؤه من عدد الرسائل والأطروحات التي قد يتشاكل أو يتقاطع فيها منهج البحث مع منهج الدراسة الجديدة، فإذا ما افترضنا تحقّق مثل هذا الإجراء في مستوى مشروع من المشاريع، أعقبه الباحث بالتسليم والوثوق المُغمض فيما تمّ اعتماده من فرضيات وبناء للتصوّرات والخطوات وربّما فيما تمّ استخلاصه من نتائج وأحكام في كثير من الحالات، على غير هدي من الوعي المعرفي والروح العلمية التي من شأنها أن تعيد، إذا لزم الأمر، ترتيب المسلمات ومراجعة الفرضيات، وتسجيل الفروق النظرية والمنهجية من رؤية علمية إلى أخرى، وتحديد المزالق المنهجية والإجرائية التي ربّما عطّلت مسار المنهج وحوّرت معالمه وأهدافه.

إنّ تطبيق المناهج النقدية في منظومة البحوث النقدية العربية لا يكاد يحتكم إلى ذلك النظام المعرفي الجماعي الذي يوصل بين أنماط التفكير وأساليب البحث المستمر والمتكامل، ولعلّ تحقيق السيرورة والتكامل أمر لا مندوحة فيه

من تراكم المعارف وإفادة بعضها من بعض ، بل وبناء فرضيات بعضها على فرضيات بعضها الآخر وعلى نتائجها، ضمن صيغة من الإشكالات الجديدة التي تسعى إلى أن تبدأ من حيث استوفت الأخرى مبرّرات وجودها وطرحها ومناقشتها. يقول بوبر: << إنّه بإمكاننا التأكيد على أنّ تطوّر المعرفة يحصل بالمرور من مشكلات قديمة إلى مشكلات جديدة، من خلال الفرضيات والتكذيب>>[15] ، وبالمقابل، لا مجال أيضا في أمر السيرورة والتكامل إلى الارتجال والبديهة وعفو الخاطر كما قال الجاحظ، أو إلى المعيارية كما وصفها الجابري.

3 – من منهج الموضوع إلى موضوع المنهج :

أتصوّر أنّ الكشف عن جوهر المشكلة في تطبيق المناهج على النصوص الأدبية يستوجب منّا تحويل وعي الناقد من الاهتمام بالظواهر الأدبية كموضوعات للتحليل والدراسة واستكناه المعارف، إلى الاهتمام بالمنهج النقدي باعتباره أيضا موضوعا قبل أن يصيّره أداة، فموضوع المنهج هو المجال الذي يمكن للباحث أن يتساءل من خلاله عن الرؤية التي يمتلكها والتصوّر الذي يشكّله حول طبيعة المنهج المستخدم، هل المنهج النقدي في جوهره المعرفي، أداة un outil ومنظار للكشف والتحليل والمعالجة النقدية، وبالتالي أداة موصلة إلى صياغة الأحكام وتشكيل التصوّرات، أم إنّه يتضمّن الأحكام والتصوّرات في ثنايا إجراءاته ومبادئه ؟ ثمّ، هل يكفي أن نكون على معرفة بالمنهج كأداة للدراسة ومنظار للتحليل حتّى نوفّي النصوص حقّها من النقد الموضوعي أم يجب أن تتوافر لدى الدارس، فضلا عن ذلك ، تقنية une technique (savoir – faire) استخدام المنهج كأداة ؟

الحقّ أنّني أتصوّر أنّ تعاملنا مع المناهج النقدية كثيرا ما يُشْكل بين كونها أداة للمعرفة وبين كونها متضمّنة للمعرفة، ذلك أنّ ممارسة الواحد منّا لا تخلص ربّما إلى النتائج التي يكون المنهج قد لعب فيها دور الوسيط بين النصّ وبين المعرفة النقدية بمبادئ الجنس الأدبي وقواعده ومقاييسه، وإنّما العلاقة في الحقيقة تبدو مقصورة على المسافة التي تمتد من المنهج إلى النصوص مباشرة، باعتبار أنّ المنهج متضمّن للمعرفة النقدية، وأنّ ما يتمّ تمثيله وتقريبه من إجراءاته ومبادئه من النصوص الأدبية يمكنه أن يتضمّن أحكامه ونتائجه معه، دون الحاجة إلى مراجعة منظومة المسلمات النقدية وقواعدها ومقاييسها، حتّى كأنّ تلك الإجراءات قوالب جاهزة لا يعوز الدارس إلاّ أن يصبّ فيها المادة الأدبية المدروسة، فتستحيل أو تأخذ شكل القالب الذي صُبّت فيه، والنتيجة أنّ المراسيم والمسلمات والمنظورات تظلّ متكرّرة مع كلّ قراءة ومع كلّ إجراء : << كان من نتائج هذا الوعي وممارسته، في علاقته بالأدب والعلم والنقد أنْ لا شيء قابل للتطوّر على صعيد الفهم والاستيعاب أو التساؤل أو التفكير >> (16).

والواقع أنّ هذا يقودنا إلى الحديث عن التِقْنية، أو الانتقال من الاستخدام الأداتي إلى الاستخدام التِقْني لمراحل المنهج وإجراءاته، أو من إيوالية المنهج إلى فلسفة المنهج وروحه، حتّى لا نقع في نوع من القراءات القيصرية التي تستنطق النصوص من حيث لا يجب أنُستنطق، وبالتالي إجهاد النصّ ومصادرة طاقاته الإيحائية والدلالية، وبالمقابل مصادرة فكر الناقد ورؤيته ومنظوراته الفنّية والعلمية على حدّ سواء. لذا فإنّ مفهوم التقنية هو مخرج الباحث أو الدارس من ضيق التطبيق القسري ومن طوق الممارسة الآلية والأداتية لمراحل المنهج وخطواته، أو هو فضاء الحراك النقدي للمساءلة والنقاش والإنتاج والإبداع، وإلاّ لمَ نسمي النقد بالإبداع الثاني ما لم تتوافر له هذه الطاقة الإبداعية ؟

إنّ الفصل بين المنهج كأداة للمعرفة النقدية وبينه كوعاء لهذه المعرفة، يتيح للوعي إمكانية التفكير أوّلا في المنهج كموضوع قبل التفكير والاشتغال على موضوع الظاهرة الأدبية النصّية، وبالتالي يكون هذا الوعي إزاء موضوعين :

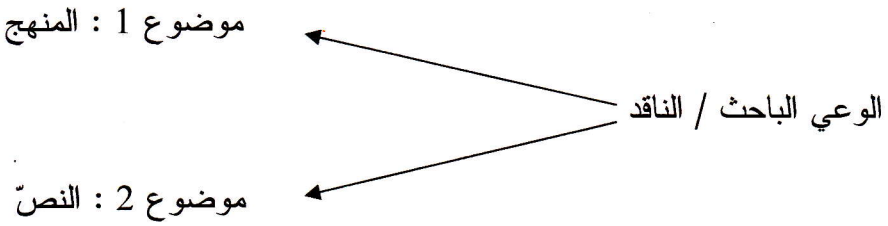

أو بعبارة أخرى، يمكن للوعي الباحث / الناقد أن يتجاوز مرحلة لاشعوره بالمنهج واختياره اختيارا نمطيا وثوقيا تبَعيا، يستجيب إلى مراسيم البحث السائدة ، وبالتالي إلقاء كلّ الهمّ على النصّ والنصّ فحسب، إلى مرحلة موضعة هذا المنهج داخل حيّز شعوري إشكالي يعرضه للمساءلة المعرفية والعلمية، ويمكن حينئذ إمّا تقرير الفعالية المنهجية التي يمكن أن يجسّدها المنهج مع النصّ، وإمّا افتراض المفارقات وعدم التناسب والانسجام بين الإجراء والمادة. ومنه يغدو من الضرورة بناء فرضياتنا ومشكلاتنا في الدراسة والبحث الأدبي ليس انطلاقا من معطيات النصوص الأدبية ومظاهرها فحسب، وإنّما استعانة بما تتيحه معرفتنا بالمنهج كإطار معرفي يشكّل موضوعا في حدّ ذاته، ويعرض أسئلة وقضايا قد تصوغ لنا تصوّرا أو رؤية لم يكن بإمكان معرفتنا بالنصّ أن تصوغها.

مراجـــع :

(1) - نحن والتراث : قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، ط 6، المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء، 1993، ص 27.

(2) - سعيد يقطين : الأدب والمؤسسة والسلطة (نحو ممارسة أدبية جديدة) ، ط 1، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2002، ص 68 .

(3) - Emanuel Kant : Critique De La Raison Pratique, édit : Cérès, Tunis, 1995 , P 238

(*)- يبدو لنا أنّ استخدام كلمة dispositif هي أقرب إذا ما تعلق الأمر بنهج التفكير أو نظام العقل في التحليل والتركيب والبرهنة والقياس ، بينما يستخدم مصطلح méthode مقترنا بالمنهج كأداة، أو كمنظار للعقل إلى الأشياء والموضوعات والظواهر.

(4) - ينظر : عبد العالي بوطيب، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة (عالم الفكر) ، مج 27 ، ع 1، يوليو/ سبتمبر 1998، ص 12.

(5) - Patrique Blanchenay : Les Sciences Sociales Dans La Philosophie De Karl Popper , - La Cohérence Du Systéme Poppérien, institut des études politique, Paris, 2005, p74.

(6) - Hans Georg Gadamer ; Verité Et Méthode , (Les Grandes Lignes D' Une Herméneutique Philosophique), Tra ; Pierre Fruchon, Jean Grondin, Gilbert Merlio, Edit du Seuil, Paris, 1996 , p 19 .

(7) - سعيد يقطين : الأدب والمؤسسة والسلطة، ص 65.

(8) - فؤاد ناصيف خير بك : من الإبستمولوجيا إلى المجتمع، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2002 ، ص 81.

(9) - مناهج النقد المعاصر : أفريقيا الشرق ، المغرب، 2002 ، ص 16 .

(10) - البيان والتبيين : ط7، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1998، ج 1، ص 404.

(11) - تكوين العقل العربي : ط 8 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص31 . 32.

- (12)J.Piaget : problèmes De Psychologie Génétique, édit : gonthier, Paris, 1972, P8 .

(13) - منهج البحث في تاريخ الآداب ، ترجمة محمد مندور، كتابه : النقد المنهجي عند العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ص 406.

(14) - الأدب والسلطة والمؤسسة، ص 69.

- (15). K . Popper : La Connaissance Objective, Flammarion, Paris, 2004, P388

(16) - سعيد يقطين : الأدب والسلطة والمؤسسة ، ص 72 .